شناشيل

مقارنة غير مجدية

■ عدنان حسين

ما كان رئيس الحكومة نوري المالكي يحتاج الى عقد مقارنة تعسفية بين عدد الذين صوّتوا له في انتخابات العام الماضي وعدد متظاهري يوم الغضب الجمعة الماضية.

ما كان يتعين على السيد المالكي أن يركب هذا المركب الذي لا يؤدي الى جزيرة الكنز، ففي الشكل الغلبة للسيد المالكي قطعا، لكن في المضمون ليست النتيجة كذلك، بل هي في صالح الذين سعى الى التقليل من شأنهم، باعتبارهم مجرد ٥٠ الفا في مقابل ٦٥٠ الفا انتخبوه.

لم يكن لزاما على السيد المالكي، وهو يتحدث الى الصحفيين الأول من أمس، أن يدع حديثه يأخذ هذا المنحى، فما من أحد في طول البلاد وعرضها، من المتظاهرين أو من غيرهم، قد شكك، أثناء التظاهرات أو قبلها او بعدها، في شرعية انتخابه عضوا في مجلس النواب، ولا في شرعية اختياره رئيسا للحكومة بعدما نجح في تشكيل الكتلة الأكبر داخل البرلمان، فالكل متفق على ان نتائج انتخابه صحيحة، وإن شابت عملية الانتخابات ذاتها شوائب، وان عملية تكليفه بتشكيل الحكومة سليمة، وإن شابت ما سبق التكليف شوائب، وهذه إشارة الى عدم قانونية امتناع مجلس النواب في جلسته الأولى عن انتخاب رئاسة له ومن ثم رئيس للجمهورية (نعرف جميعا ان قضية الجلسة المفتوحة للبرلمان انما هي إجراء غير دستوري، بل هي عملية ضحك على الذقون لم تضحك العراقيين، بل أفضت بهم الى الاحتجاج والتظاهر).

السيد المالكي فاز بال ٦٥٠ الفا بفضل حملة انتخابية طويلة أنفقت فيها أموال كثيرة وتجندت لها أحزاب ومنظمات ووُظفت فيها إمكانيات هائلة. ولم يكن هو ليحتاج الى اكثر من ٣٠ الف صوت- القاسم الوطني- ليصبح عضوا في البرلمان ومؤهلا للتكليف بتشكيل الحكومة (بعض اعضاء مجلس النواب من ائتلاف السيد المالكي وسائر الائتلافات احتلوا مقاعدهم ببضع مئات او آلاف من الأصوات في إجراء قضت المحكمة الاتحادية بأنه غير دستوري، ولكن بأثر غير رجعي!). وعليه فان ٦٢٠ الف صوت مما كسبه السيد المالكي لم تكن لها أية قيمة سوى للتباهي أمام منافسيه على رئاسة الحكومة، والذين ربما كان المالكي هو الأنسب بينهم للمنصب.

وللمقارنة ايضا فان انتخاب المالكي كلّف العراق وشعبه الكثير، فبسبب مساعي منافسيه لقطع طريق الحكومة عليه تعطلت الحياة السياسية مدة ثمانية اشهر قبل ان تتشكل الحكومة التي لم تأت بالصورة التي أرادها الشعب العراقي ولا حتى بما وعد به السيد المالكي نفسه، فالمتوقع ان تكون حكومة أسوأ من سابقتها، فعشرة وزرائها لا شغل لهم الا شرب الشاي والقهوة وقبض الراتب آخر الشهر وإزعاج الناس في الشوارع بمواكبهم المسلحة، والوزراء الآخرون ليسوا بحال أفضل، وتكفي الإشارة الى محام للبعث مجتث نائبا للرئيس وروزخونا وزيرا لوزارة علمية ، وطبيب بيطري يدير وزارة اقتصادية... و... و.. (خلّوها مستورة).

في المقابل فان ال٥٠ الفا الذين تظاهروا يوم الجمعة الماضي لم يكن وراءهم أي حزب ولم يتلقوا أي مساعدة من جهة حكومية، بل ان الحكومة كلها وقفت ضدهم وجيّشت جيوشها لكسر ارادتهم. ولولا هذا التجييش الذي انخرطت فيه ايضا كل القيادات السياسية المشاركة في الحكومة، وكذا القيادات والمؤسسات الدينية، ولولا فرض اجراءات تعسفية كحظر التجوال، لفاق عددهم المليون.

ومع هذا فان ال ٥٠ الف متظاهر، كما لاحظنا في الايام الأربعة الماضية، حركوا المياه الآسنة في جهاز الدولة وأهالوا أكوام الغبار عن ملفات تتصل بالقضايا الرئيسة في البلاد وأطاحوا بعض من اعتقدوا انفسهم قياصرة، ما أطلق حركة ستعود بالخير العميم على الشعب العراقي وبالفائدة على السيد المالكي نفسه باعتباره قائد سفينة الحكومة.

لا أدري لماذا السيد المالكي زعلان من المتظاهرين. لم يكن أحد منهم ضده شخصيا (هو يعرف ان الذين اطلقوا شعارات غير لائقة ضده قبل يوم الجمعة انما ينتمون الى جهة حليفة له).

لو كنت في موقع السيد المالكي وفي حالته التي لا يُحسد عليها لكنت قد شكرت المتظاهرين على ما قاموا به، بل لذهبت غدا الى ساحة التحرير لا لأتلصص عليهم من مبنى المطعم التركي، وانما لأقف معهم تحت نصب جواد سليم.. أشكرهم وأعتذر لهم عما لحق بهم من عسف يوم الجمعة الماضي، ولأشجعهم على التظاهر كل يوم جمعة حتى تتنظف الدولة تماما من مياهها الآسنة.

الإبراهيمي نعت مدراء المدارس بـ"الحمير"

وكيل التربية يعتذر للمعلمين : التسجيل مفبرك ومستعد للاستقالة

بغداد/ اياس حسام الساموك

قدم وكيل وزير التربية اعتذارا الى المعلمين ومدراء المدارس على خلفية نشر مقطع فيديو يظهر فيه وهو يتهجم عليهم بعبارات غير لائقة، فيما رحبت نقابة المعلمين بهذه الخطوة الا انها عدتها غير كافية ، مطالبة إياه بتقديم الاستقالة.

وكيل وزارة التربية علي الابراهيمي شدد في تصريح خص به"المدى"على اعتذاره الى كافة المعلمين ومدراء المدارس، مؤكدا ان التسجيل الذي ظهر فيه قديم يعود الى قبل ستة اشهر، موضحا ان حديثه كان عن بعض الملاكات التدريسية التي لم تساعد الطالب حينها على النجاح لا سيما المواد التي هي بسيطة جدا على حد وصفه كمادة الفنية والتربية الرياضية.

وتابع الابراهيمي انه طلب من وزير التربية ان تشكل لجنة تحقيق بحقه واذا ما ثبت ان هذا التسجيل غير مقتطع او غير مدبلج فأنه على استعداد لتقديم استقالته، مطالبا من الجهة التي عرضت التسجيل الكشف عن نفسها كي يتسنى للجميع معرفة الحقيقة، موضحا ان الحديث الذي ظهر كان في جلسة خاصة، نافيا ان تكون في اجتماع مع المدراء العامين كما جرى الحديث عن الأمر في وسائل الاعلام.

وبين وكيل وزير التربية انه قد يكون في حالة عصبية دعته ان يتكلم بمثل هذا الكلام، كون الانسان غير معصوم من الأخطاء، على حد قوله.

وعن السبب الذي دعاه الى التفوه بهذه الألفاظ قال الابراهيمي ان بعض الملاكات التدريسية عملت على ظلم الطلبة في تلك الفترة، مشككا في الوقت نفسه بصحة الشريط والذي قال انه مجزأ ومدبلج من اجل الإساءة له شخصيا – كما يقول- متهما ما اسماهم بأعدائه بتحريك الامر ضده كونه قام بانجازات في مجال التربية الامر الذي اثار حفيظة البعض ما حدا بهم نصب هذه المكيدة له على حد قوله.

ونفى الابراهيمي علمه ان تكون هنالك كاميرا تقوم بتصويره حين كان في هذه الجلسة الخاصة، لافتا الى التسجيلات التي يعتمد عليها هي التي تكون في المؤتمرات العامة او الصحفية، لا اللقاءات الخاصة.

يشار الى ان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر دعا امس وكيل وزارة التربية علي الابراهيمي الذي نعت المعلمين بألفاظ نابية ووصفهم بالحمير الى الاعتذار والاستقالة فورا.

وقال الصدر في بيان له ردا على رسالة للمعلمين طالبوا فيها بإنصافهم بعد حديث وكيل وزارة التربية الذي نعتهم بلفظ ناب"ليس لأحد وكلاء وزارة التربية والذي نعت المعلمين بلفظ ناب بعيد كل البعد عن الواقع التربوي والنبل الأخلاقية والخيار الا الاعتذار والاستقالة فورا وبقاؤه في منصبه ليس اخلاقيا على الإطلاق".

وخاطب الصدر المعلمين قائلا انهم بانخراطهم في سلك التعليم سيكونون الواجهة التربوية التي تستدعي منهم الأمانة والسعي لرفع المستوى العلمي والتربوي والاخلاقي للشعب العراقي.

وطالب المعلم بالتحلي في عمله بكل معاني العلم والأخلاق"لكي تسير الأجيال على هداه وتقتدي به". ومن جهتها هددت كتلة التيار الصدري البرلمانية بإقالة وكيل وزارة التربية عن طريق مجلس النواب اذا لم يعتذر للمعلمين ويقدم استقالته من منصبه فورا.

النائبة عن كتلة الأحرار الممثلة للتيار الصدري في مجلس النواب لقاء ال ياسين انتقدت في تصريح لـ"المدى"الابراهيمي معتبرة ان الموظف الاداري يجب ان يتحلى باخلاقيات المهنة مهما علا منصبه.

واضافت ال ياسين ان هذه التصرفات تذكر المواطن العراقي بالممارسات التي كان يقوم بها النظام المباد في عدم احترامه للمدرسين والمعلمين، مشددة على ضرورة ان يقدم الابراهيمي استقالته كونه اهان فئة مهمة في العراق وهي المشرفة على اعداد الاجيال.

نقابة المعلمين رحبت بالاعتذار الا انها عدت الامر غير كاف اذا لم يقدم الوكيل استقالته وبأقرب فرصة حتى يرد الاعتبار الى الملاك التعليمي.

من جانبه، جدد نقيب المعلمين محسن علي نصيف، مطالبة النقابة لوكيل وزير التربية بالاستقالة، مشددا على إن الاعتذار الذي قدمه الابراهيمي قُبِل من جمهور المعلمين.

وعن لجنة التحقيق التي طالب بها وكيل وزير التربية يعلق نصيف ان هذا الامر تنظيمي والمهم هو ان يخرج الابراهيمي من منصبه كونه أهان مهنة التعليم.

يشار الى ان نقابة المعلمين فرع الكرخ طالبت في وقت سابق بإقالة وكيل وزير التربية للشؤون الادارية علي الابراهيمي، مؤكدة تقديمها دعوة قضائية ضده ومن حضر معه من المدراء العامين في احد اجتماعات الوزارة والتي وصف فيه المعلمين والمدرسين"بالحمير".

وقال بيان لها"لدينا تسجيل بالصورة والصوت يظهر فيها وكيل وزير التربية للشؤون الادارية علي الابراهيمي يصف المعلمين بأوصاف لا تليق بهم وبكلمات نابية يستشهد بها أمام مدراء عامين في الوزارة ويصف المدرسين بأنهم مجموعة من"الحمير"، ولا يستوعبون المنهج الجديد". وتضمن البيان ٤ نقاط وجهتها الى"رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان"، أولها إقالة وكيل وزير التربية والمدراء العامين الحاضرين في الاجتماع عندما حصل التعدي على المعلمين.

والثاني ان النقابة ستقيم دعوى قضائية في محكمة القضاء الإداري خلال ٧٢ ساعة ضد علي مصعب الابراهيمي ومن حضر معه الاجتماع، وان النقابة تستنكر بشدة الاهانة الموجهة الى جماهير المعلمين التي تعد مهنتهم مهنة الانبياء والرسل.

واعتبرت النقابة الكلام الذي صدر عن الوكيل ومن معه هو اهانة للشعب العراقي لان التعليم داخل كل بيت عراقي فعليه وخلال ٧٢ ساعة لابد من تنفيذ جميع هذه المطالب والا سنخرج بتظاهرة واعتصام يشمل جميع مدارس ودوائر التربية.

قللت من أهمية المئة يوم

العراقية: تخفيض رواتب الرئاسات لن يمنع الفساد

متابعة/ المدى

اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، الأربعاء، أن فترة الـ ١٠٠ يوم التي منحها رئيس الوزراء نوري المالكي لإجراء الإصلاحات فرصة للمماطلة وليست للإصلاح، فيما قللت من أهمية قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاثة وأعضاء البرلمان والدرجات الخاصة في مكافحة الفساد.

وقال مستشار القائمة هاني عاشور في بيان امس إن"مهلة المئة يوم التي منحها رئيس الوزراء نوري المالكي لتلبية مطالب المتظاهرين وإجراء إصلاحات، لم تحدد معايير التقييم للأداء الحكومي، وتركت المدة أداة للمماطلة والتسويف، بدلا من أن تكون تمهيدا وتنفيذا لمنهج الحلول".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أمهل، الأحد الماضي، الوزارات وإدارات المحافظات مئة يوم لتقييم عملها ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها، مؤكدا أن الوزارات ستشهد تغييرات كبيرة وفق نتائج التقييم، فيما تعهد بفتح تحقيق في الانتهاكات التي شهدتها تظاهرات الجمعة وتلبية مطالب المتظاهرين بأسرع وقت ممكن.

وأضاف عاشور أن"المعروف عالميا أن الحكومات تبدأ بتقييم أعمالها بعد مائة يوم من تشكيلها، وفقا لمعايير أداء واضحة تقدم المعلومات والنتائج الدقيقة للأداء الحكومي في مختلف القطاعات"، مشيرا إلى أن"الحكومة العراقية وافقت على منح نفسها فترة المائة يوم بعد سبعين يوما من تاريخ تشكيلها ونتيجة ضغوط شعبية، الأمر الذي يثير المخاوف بأن فترة المئة يوم تأتي للمماطلة وليس لإجراء إصلاحات حقيقية".

وتابع عاشور أن"الحكومة لم تقدم حتى الآن على وضع أي وعد ومنهج لحل أي أزمة، مكتفية بالإشارات الإعلامية بأمل الحل، فيما كانت دائما تكرر بأن هناك مصاعب كبيرة تعترض الإصلاحات لعدة سنوات، مما يثير الاستغراب من أن تكون فترة المئة يوم قادرة على طرح إصلاحات لمعضلات عمرها عدة سنوات، ما يثير الشكوك في إمكانية الحل".

وأشار عاشور إلى أن"قرار تخفيض رواتب الرئاسات الثلاثة وأعضاء البرلمان والمسؤولين رغم أهميته الكبيرة، لكنه لا يوازي مطالب الناس في مكافحة الفساد المالي والإداري"، مؤكدا"وجود أموال من بعض الرشاوى وطرق الفساد غير المشروعة، تتراوح قيمتها أضعاف المبالغ المخفضة من رواتب الرئاسات والوزراء والبرلمان لم يجر منعها حتى الآن"، بحسب قوله. وطالب عاشور بـ"وضع طرق واضحة للشفافية للكشف عن الفساد خلال المائة يوم وعرض جميع ملفات الفساد الموجودة في النزاهة، وأن يتم الاعتماد على الكفاءات الوطنية، في إدارة المؤسسات الحكومية بدل المحاصصة الحزبية والطائفية"، مؤكدا أن"الاعتماد على الكفاءات الوطنية سيساهم بحل الأزمات التي تعاني منها البلاد". وشهد العراق، في الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

وكان رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي تعهد في بيان، السبت الماضي، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد في الـ٢٥ من شباط الماضي، وفي حين أكد أن حكومته ستحقق في الخروق الأمنية التي شهدتها تلك التظاهرات، أشاد بالإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية حيال التظاهرات.

العشّار تُعزل عن المدينة القديمة

حواجز (جمعة البصرة) تصيب المدينة بالشلل وتخيف السكان

متابعة/ المدى

يبدو أن تظاهرة يوم الجمعة الماضية جلبت هماً آخر يضاف لهموم المواطنين في البصرة الذين يعانون من نقص الخدمات والاستحقاقات الانسانية الأخرى.

وتجلى هذا الهم الجديد في اغلاق الشارع الرئيس الرابط ما بين منطقتي العشار والبصرة القديمة والمؤدي الى مبنيي المحافظة والمجلس فضلا عن دوائر أخرى منها محكمة البصرة والبلديات، وسبب اغلاقه بالكتل الكونكريتية المزدوجة ومن كل الاتجاه معاناة للمواطنين الذين يراجعون الدوائر المذكورة ما يضطر الناس للبحث عن فتحات ضيقة او تجاوز سياج نهر العشار.

ويرى الصحفي عادل شهاب ان وجود الحواجز الكونكريتية تقتل الحياة في المدينة ولا يجد مبرراً لخوف الحكومة المحلية من المواطنين.

أما الشيخ عجيل خلف يسر الامارة احد المنظمين لتظاهرة يوم الجمعة فيرى ان وجود الحواجز يعطل عمل الدوائر الرسمية وكشف ان هناك تظاهرة أخرى ستنطلق يوم الجمعة المقبلة باسم (جمعة الندم).

المواطنة ام حسن تؤكد ان نساء البصرة يعانين من مراجعة الدوائر التي يراجعنها مؤكداً ان النساء اكثر تضرراً منها بسبب عدم قدرتهن على عبور الحواجز.

احد ضباط المرور اشار الى ان الحواجز سببت اختناقا مرورياً في شوارع البصرة مشيرة الى انها تشكل اذى مضاعفا للمواطن.

عصام كاظم وصف حال المواطنين أمام مبنى المحافظة المغلق بالكتل الكونكريتية وقد يؤدي الى حوادث كان من المفترض ان لا تحدث.

على صعيد اخر، تضاربت تصريحات المسؤولين العراقيين بشأن عدد قتلى وجرحى التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها البصرة وعدد من المحافظات الجمعة احتجاجا على الفساد وللمطالبة بتوفير فرص للعاطلين في بلد عانى سنوات من الحروب والحصار.

ويأتي هذا التضارب، بينما سقط عدد من المحتجين العراقيين بين قتيل وجريح برصاص القوات الأمنية بعد محاولة الأخيرة تفريق متظاهرين حاولوا اقتحام مبان للحكومات المحلية في الموصل وكركوك ومدن جنوبية أخرى، كما تعرض عدد من الصحفيين إلى اعتداءات بالضرب من قبل الأمن وبعض المتظاهرين.

وقال علي غانم المالكي مسؤول اللجنة الأمنية في مجلس البصرة لوكالة كردستان للانباء إن"حصيلة القتلى والجرحى بلغ ٥١ شخصا بينهم ٢٠ متظاهرا أما الباقون فهم من أفراد الأمن العراقي".

ولفت إلى أن"القوات الأمنية تمكنت من اعتقال أشخاص كانوا بين المتظاهرين ويخططون لأعمال شغب في المدينة لتسهل عليهم مهمة النهب والسلب"، مبينا"أنهم رهن التحقيق"دون أن يفصح عن الجهات التي ينتمون إليها.

وقال عضو مجلس النواب منصور الكنعان إن تظاهرات أمس أوقعت قتيلين، مبينا أن التصريحات التي تشير إلى أكثر من الرقم المذكور غير دقيقة.

وكثيرا ما تتضارب الأنباء حول أعداد ضحايا أي اضطراب يقع في العراق بسبب حالة الفوضى التي تعقب ذلك، ورفض المسؤولين عن الإدلاء بأي تصريح.

وقال والد احد قتلى التظاهرات في البصرة إن ابنه"قتل برصاص القوات الأمنية العراقية ولم يقم برمي الحجارة عليها (...) انه شارك في التظاهرة مع باقي أخوته".

وأشار إلى أن القوات الأمنية مسؤولة عما حصل.

واتهم النائب في المجلس التشريعي العراقي عن البصرة عدي عواد"مندسين"بإطلاق النار على المتظاهرين، وطالب في التحقيق بالأمر.

وشهدت البصرة بعد ظهر أمس أعمال شغب من قبل متظاهرين أدت إلى إحراق مبنى تلفزيون العراقية ورشق الجيش بالحجارة، مما دفعه إلى إطلاق العيارات النارية في الهواء لتفريق المحتجين.

وكانت البصرة الواقعة إلى أقصى الجنوب العراقي شهدت في صيف العام الماضي تظاهرة غاضبة احتجاجا على نقص الكهرباء، وأدت إلى سقوط قتيلين وعدد من الجرحى.

قل ودل

□ قاسم العبودي

■ يبدو أن تداعيات قرار المحكمة الاتحادية بربط الهيئات المستقلة بالحكومة لا تزال قائمة، حيث قال الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا للانتخابات قاسم العبودي أن تعيين أعضاء المفوضية سيكون من قبل مجلس النواب وليس من قبل مجلس الوزراء، نافيا تأثر هذا الأمر بقرار المحكمة الاتحادية العليا.

□ عالية نصيف

■ لدينا معلومات ان نوري المالكي يعتزم الطلب من رئيس مجلس محافظة بغداد تقديم استقالته، هذا ما قالته النائبة عالية نصيف، واشارت الى ان السياقات القانونية تنص على ان مجلس الوزراء هو من يقترح اقالة المحافظين ليتم التصويت عليها داخل البرلمان بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨.

□ امير الكناني

■ لوحت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري،بإمكانية تشكيل أغلبية برلمانية مع أطراف من التحالف الوطني والقائمة العراقية في حال فشل المالكي بالإصلاحات التي تقدم بها، وفي الوقت أكد النائب امير الكناني صعوبة تحقيق بعض مطالب المتظاهرين، دعت الى اتخاذ قرارات حازمة ضد المسؤولين المقصرين بعيداً عن الفئوية والحزبية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون